الاتحاد الثورى

إذا طعنت من الخلف
فاعلم أنك في المقدمة !!

«الإتحاد الثورى» تستمر فى حملتها ضد الفساد وتكشف ما يحدث داخل الشركات الحكومية ما يحدث داخل وازرة النقل «شركة الإتحاد العربى للنقل والسياحة سوبرجيت»

تعين ٤ مستشارين لا يفعلوا شى.. ولا يتخذون قراراً واحداً داخل الشركة

نبذة عن الشركة :

هى شركة الاتحاد العربي :ذات التاريخ العريق فهى منشاءة منذ عام ١٩٧٩ وهى مملوكة لكل من مصر – الاردن–ليبيا .وهى حاليا مملوكة للحكومة المصرية . تعمل هذه الشركة على نقل الركاب دولياً ما بين سوريا والأردن، ومصر، وليبيا. وتستخدم الشركة عدة أنواع من الحافلات مثل سكاي لاينر ((Skyliner، سيتي لاينر ((Cityliner، ميجا لاينر ((Megaliner، ستار لاينر ((Starliner، وهو طراز من الحافلات تنتجه شركة نيوبلان الألمانية، لكن الاسم المتداول لهذا النوع من الحافلات هو سوبرجيت، وفي مصر صار اسم سوبرجيت مرادفاً لكل حافلات نيوبلان المستخدمة من قبل شركات النقل الأخرى.ومع العلم ان هذة الشركة اصبحت تحقق ملايين كبيرة واخرها هذا العام ما يقرب من١٩ مليون جنية تقريبا ولكن كل هذا معرض للانهيار خصوصا بعد الادارة التى ترفع راية المصالح الشخصية على المصلحة العليا وسط غياب الاجهازة الرقابية سواء عن قصد او بغير قصد ولكن مستقبل العمال فى خطر وايضا مستقبا مكاسب تتدخل ميزانية الوزارة .فهى واحدة من اكبر الشركات الحكومية التى تعتمد عليها وازرة النقل فكانت تستورد كل الاتوبيسات من الخارج وهى سيارات نبولاين وكانت دقيقة جدا فى أختيار السائقين الماهرين حتى يستريح المواطن ويحافظ على الحالة الفنية للسيارة لكن الان يتم تعين كل من لهو واسطة حتى اذا كان دون المستوى ودون الكفاءة ودون الخبرة فى المجالات الادارية والمالية والفنية .

هذا ما يحدث داخل شراكة الاتحاد العربي وحينما تحدتثنا الى احد عمال المخزن ويدعى (م–ع) فشرح لمحررنا ان المخازن لا يوجد بها قطع غيار

لانها بتباع بعد دخولها بخمس دقائق وعندما سألنا احد السائقون أين المسئولين فيؤكدون انهم لم يروا مسئول منذ عام ٢٠١١ وأذا قاموا بارسال اي شكوة لا تصل الى السيد الوزير لان احد المسئولن فى الشركة قام بتعين احدى اقاربة حتى يحبط اى شكوة للسيد الوزير.وهى)د––م)

موظفين يمتلكون الشركة :

تعين اربع مستشارين لا يفعلوا شي ولا يتخذون قرار واحد داخل الشركة مخالفا لقرار الوزير.

المشاركة مع العمال بنسة٥ ,٢٪ صافى الارباح مع العلم بأن قرار الوزير السابق كان لمدة عام واحد.

ترقية بعض العاملين بالشركة بدون وجة حق وبدون التقيد بالمدة القانونية .

ترقية السيد– بهاء عبد الفتاح الى مدير ادارة. ثم مدير عام .ثم القائم بأعمال رئيس قطاع الحركة والتشغيل فى اقل من شهرين .

ترقية السيدة / رحاب احمد العربي الى مدير(مدير أدارة التفتيش المالى والادارى)

وهى التى تقوم بمراجعة جميع مصروفات الشركة ومن ضمنهم المشتريات من قطاع غيار وخلافة .

وأن السيد(مدير ادارة المشتريات) القائم بأعمال مشتريات الشركةوهو(معتزمصطفى عبد الظاهر) زوج السيدة _رحاب احمد العربي وهى التى تراقب جميع المصروفات .

ولاننسى بالذكر ان المذكورة هى التى تسببت بواقعة اختلاس واهدار المال العام للشراكة بمكتب الاسكندارية _ومكتب الغردقة

وان السيد – مدير عام الشئون الادارية :الاستاذ سيد عبد الوهاب فى نفس واقعة الاختلاس .

قد قام رئيس الشركة بتعين (أ/ السيد عبدالوهاب) مديرا للشئون الإدارية .

والسيد / مدير عام المالية وهو المتسبب والمتهم الرئيسى فى واقعة الاختلاس ثم ترقيته لرئيس قطاع المالية رغم وجود خطاب من (النيابة الإدارية) بعدم العمل بالقطاع المالى ورغم ذلك تم توظيفه مدير عام المالية .

مع وجود قرار الجزاء رقم ٤٦ مع قرار النيابة الادارية.

السيد / رئيس قطاع الشئون الفنية (فوق السن القانونى ٦٠ سنه) وهو مستشار وليس له حق التوقيع على اى شئ ومع ذلك فهو سيف فى يد السيد / رئيس مجلس الإدارة وفى نفس الوقت هو أحد الذين يقوموا بالتستر على من يقوم بالسرقة من قطع الغيار وخلافه فى شركة الاتحاد العربى

ويبارك السيد / رئيس مجلس الإدارة على الفساد والدليل على ذلك ، أن عندما تم ضبط فنى يقوم بسرقه قطع غيار من جراج الشركة وثبتت عليه التهمة وبالرغم من ذلك قام السيد / بهاء عبدالفتاح القائم بأعمال رئيس قطاع الحركة والتشغيل مع السيد / عاصم فتحى سكرتير مكتب رئيس الشركة مع السيد / مدير عام الشئون القانونية بالانفاق مع رئيس الشركة على ان يتم التستر على حالة وموضوع السرقة التى تمت فى المخازن .

عدد المخالفات المالية:

وهنا مخالفات مالية لا حصر لها .. فواتير مزورة وفواتير وهمية لا توجد لها مقارات ولا تعمل بالسوق المحلى او الاجنبي.

- ● الاشتراك مع أعضاء مجلس الإدارة فى صرف مكافأة العضوية وقدرها (٢٠,٠٠٠جنيها) صافى لرئيس وأعضاء المجلس (مخالفة للقرار رقم ٤ لسنه ١٩٨٤)
- ● الشركة كانت تقوم بتسفير العاملين فى موسم الحج كل عام . ولكن لسوء الإدارة لم تقوم الشركة بتسفير أيه فرد من الشركة هذا العام . من المسئول (إهدار مال)
- ● ايقاف اكثر من (٢٢) اتوبيس بدأ من تاريخ ٤ / ٢٠١٠ بدون أسباب قانونية معروفة.
- ● تم بيع عدد (١٠) أتوبيس ماركة(رينو) عن طريق هيئة الخدمات الحكومية بمبلغ يتراوح ما بين (٢٥ الى ٣٥ الف جنيها للأتوبيس الكامل)
- ● تم تخريط وتفريغ وتكهين وتقطيع (٥ أتوبيس) بدون أسباب بعد صرف قطع غيار جديدة عليها من مخازن الشركة رغم توقف هذه الأتوبيسات عن العمل منذ فترة طويله . ثم تم تشغيل باقى الاتوبيسات فى سنه ٢٠١٣ (اهدار مال) .
- ● يوجد بمخازن الشركة الآن قطع غيار وهى غير مطابقة للمواصفات وغير جديدة أى أنها لا تدخل مخازن الشركة على انها جديدة وهى مستصلحه ومجددة وغير مطابقة لمواصفات الامان وغير مطابقة للمواصفات الفنية ?مما يتسبب فى اعطال السيارات بالركاب بالطريق وحدوث كوارث وحوادث وتعطل عدد كبير من الركاب وتعطيل مصالحهم وأرباك تشغيل مواعيد رحلات الشركة وأرباك الشارع العام بالطرق (اهدار المال)
- ● توجد احدى سيارات الشركة اى المملوكة للشركة للنقل البرى ماركة (كيا سيراتو) مع (ابن السيد / رئيس مجلس الادارة) وهو لا يعمل بأى وظيفة للشركة وهو يتحرك بها لأغراض خاصة به وليس لأغراض الشركة (اهدار مال
- ● احضار فواتير مزورة وغير صحيحة مع بطاقة ضريبية مزورة مع سجل تجارى مزور على فواتير قطع الغيار المقدمة للشركة .
- ● الجهاز المركزى للمحاسبات
- ● وقد أرسلت إدارة مراقبة حسابات النقل الداخلى والنقل العام بالقاهرة والاسكندرية تقرير مراقب الحسابات التفصيلى على القوائم المالية بشركة الاتحاد العربى للنقل العربى والسياحة « سوبر جيت».
- ● وقد تحرر فى ٢٠١٤/٤/٦ الذى تضمن عشرة مخالفات مالية يستوجد محاسبة كل من إدارة الحركة والتشغيل
- ● الإدارة المالية – إدارة الشئون الإدارية – إدارة المشتريات – إدارة المخازن .
- ● كما أكد التقرير انه يوجد تلاعب من قبل القائمين بكافة هذه الأعمال .
- ● وعلى صعيد آخر قرر عدد من العاملين بالشركة بتقديم مذكرات وشكاوى الى بعض الجهات المسئولة عن هذا الفساد وهذه المخالفات ومنها الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية رقم ٢٠٣ فحص ٨١ بالمكتب الفنى ومكتب النائب العام رقم ٦٠٦ ، ١٢٣– ٩٤٩ ولكن دون جدوى.

المخالفات الفنية:

تأكدت شكوك السائقين والعمال بما يحدث بين شركة m.cوبين الشركة المذكورة

بعد ما قررت شركة الاتحاد العربي ان تتولى عملية اصلاح اعطال الصيانة من شركة m.cغبور التابعة للسيد (ك.غ) على تبديل قطع غيار أصلية ولكن الشركة الاخرى تقوم بتبديلها بقطع غيار مضروبة ومع ذلك لا تتحرك الادارة علما بأنها تهدد حياة الركاب والسائقين وتخسر العديد من السيارات .

منذ تاريخ ٧–٨–٢٠١٣ حتى الان لم يتم أصلاح لوحة كهرباء .

تم شراء عدد ١٠ سيارات من شركة صناعة وسائل النقل m.cعلى حالة الزيروا ولكن ستجد ان اغلب هذة السيارات داخل الصيانة .

فواتير مزورة :

ومع الاسف رصدنا عدد من الفواتير المزورة والتى تحمل ارقام غريبة ومن مناطق لا توجد لها علاقة بخطوط الشركة وبالرغم منذلك وبالرغم مما نشرنا من قبل ونعيد نشر نفس الاسماء المذكورة فى العدد السابق الا انة رفض احد مسؤلين الشركة الاجابة عن العدد السابق ولا نعلم ما هى الاسباب الحقيقية هل هؤلاء مسئولين اقةى من القانون ام لاتوجد اجابات لما نقوم بنشروا.

وبعد كل ما ذكرنا من مخالفات مالية وادارية ووقائع اهدار للمال العام والتزوير هل سوف ينظر احد المسولين داخل وزارة النقل لما يحدث داخل شركة الاتحاد العربى للسياحة والسوبر جيت لينقذ الشركة من الانهيار .

بعد كل ما بذلنا من مجهود داخل الشركة هل سينظر السيد الوزير الى المخالفات والتجاوزات التى تحدث داخل الشركة.

مدير عام الإدارة المالية المتسبب فى واقعة الإختلاس تتم ترقيته لرئيس قطاع المالية

ترقية بعض العاملين بالشركة بدون وجة حق وبدون التقيد بالمدة القانونية

فواتير مزورة وفواتير وهمية لا توجد لها مقارات ولا تعمل بالسوق المحلى أو الأجنبى

أحمد مسعد

إسناد عقار سوفالدى لشركة خاصة وليست قطاع حكومى يثير الشكوك والتساؤلات..

نقابة الصيادلة : نرفض أن تكون مصر فأر تجارب للأدوية الجديدة

تولت جريده "الاتحاد الثورى" فى الاعداد السابقه لها موضوع عقار سوفالدى وتطوراته منذ عرضه على الحكومه المصريه وحتى الان واستكمالا لتطورات ما وصل اليه العقار فقد كشف أعضاء في نقابة الصيادلة عن أن وزارة الصحة لن تصرف عقار سوفالدي لمرضى الفيروس الكبدي »سي« إلا بعد كتابة المريض ٣ إقرارات على نفسه تتضمن إجراء أبحاث علمية على المريض دون أن يكون له الحق في الرجوع للوزارة أو الاعتراض على ذلك، كما تتضمن الإقرارات أن يستخدم المريض الدواء الجديد على الرغم من أي آثار جانبية تنتج عنه.

وأكد أعضاء النقابة في مؤتمر صحفي عقدوه بمقر »دار الحكمة«، حول دواء فيروس سي الجديد »سوفالدي« أن الوزارة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة وليست شركة قطاع حكومي، ما اعتبروه »يثير الكثير من علامات الاستفهام«.

وقال الدكتور هيثم عبدالعزيز، رئيس لجنة الصيادلة الحكوميين بالنقابة، إن وزارة الصحة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة ولم تسنده للشركة المصرية لتوزيع الأدوية المملوكة للقطاع العام، متسائلاً عن الجدوى من ذلك على الرغم من وجود شركات قطاع عام مملوكة للشعب.

وكشف »عبدالعزيز« عن أن نقابة الصيادلة لديها معلومات بأن وزارة الصحة لن تصرف الدواء الجديد لأي مريض مصاب بفيروس سي إلا بعد كتابة المريض ٣ إقرارات على نفسه، تتضمن موافقته على استعمال الدواء على الرغم من أي أعراض جانبية تنتج عنه، وإقرارًا بأن يتضمن إجراء أبحاث علمية على هذا المريض دون أي اعتراض منه، مطالبًا وزارة الصحة بالرد على ذلك، واتهمها بـ»إجبار المرضى«.

ولفت رئيس »الصيادلة الحكوميين« إلى أن وزارة الصحة »جهة خدمية وليست بحثية، ولا يحق لها ذلك«، وأضاف أن مصر بها أعلى إصابة عالمية بالفيروس، وتأتي في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد دولتي الصين والهند، مشيرًا إلى أن الفيروس المنتشر في مصر هو »جيني ٤«، وذلك بنسبة ١٠٠٪، وهو ما يختلف عن الجين المنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، المنتجة للعقار الجديد.

وتابع: »إنتاج العقار الجديد ليس معضلة، وتكلفته تتراوح بين ٦٨ و١٣٦ دولارًا، كما أن النقابة لديها طريقة التصنيع وعروض أسعار من الشركات المنتجة له على مستوى العالم، والمريض سيحتاج إلى ٣٤ جرامًا فقط منه«.

وطالب »عبدالعزيز« وزارة الصحة بالالتزام بالشفافية في طرق التعاقد على العقار واستيراده، مؤكدًا غياب الشفافية وأن الوزارة لم تطلع الرأي العام على طرق تسجيل العقار أو تسعيره، والدراسات العلمية التي أجريت عليه أو المفاوضات مع الشركة المنتجة له.

وأكد المسؤول النقابي أن »الصيادلة« لديها معلومات عن أن الدراسات على العقار أجريت على ١٠٠ مريض فقط، وهو رقم »قليل لا يكفي لتداول هذا العقار على ملايين المرضى في مصر«، مضيفًا »ومخترع العقار أكد أن المرحلة الثانية من العقار ستتم تجربتها في مصر، ونحن نرفض أن تكون مصر فأر تجارب للأدوية الجديدة«.

واختتم »عبدالعزيز«، بقوله: »وافقت مصر على تداول العقار، على الرغم من وجود قرار من وزارة الصحة بعدم تداول العقار داخل البلاد قبل إجراء تجارب عليه لمدة عام في الخارج«، متسائلاً عن السر وراء التعجل في تسجيل الدواء في مصر على الرغم أن مخترع العقار أكد وجود عقارات بديلة أصلح لمصر من »سوفالدي«.

وطالب الدكتور وائل هلال، عضو مجلس النقابة، بإسناد إنتاج العقار لشركة قطاع أعمال لمنع الاحتكار، لافتًا إلى أن الوزارة استجابت لذلك.

لم يتم صرف العلاج حتى الآن والمرضى "بنسجل الأسماء علشان نحجز الدوا"

مى جمال حسين

وقال إن الإحصائيات المتاحة تؤكد إصابة ١٢ مليون مصري بفيروس »سي«، كما أن مصر هي الدولة الثالثة على العالم في نسبة الإصابة بالفيروس، والذي يحتاج إلى علاج ١٢ أسبوعًا، بالإضافة إلى عدد من مضادات الفيروسات التي سيتعاطاها المريض بجانب »سوفالدي«.

وأضاف: »إلى الآن لا توجد دراسة في مصر تقول إن (سوفالدي) آمن للمريض، ويتم تناوله دون إحداث أي آثار جانبية، كما لا توجد بيانات عن المرضى الذين تناولوا العقار في الخارج والشريحة العمرية لهم، أو الأعراض المصاحبة للعقار والحالات المحظورة، وما هي كفاءة جهازي الكلى والكبد لمتناولي الدواء«.

وقالت الدكتورة هالة مصطفى، عضو بالشركة المصرية المنتجة للدواء، إن الوزارة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة وليس شركة قطاع عام، ولفتت إلى أن الشركة الخاصة هي التي توزع عقار »إنترفيرون« المنتج محليًا لعلاج مرضى الكبد والمصابين بفيروس »سي«

وقال الدكتور أحمد فاروق، عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة: "إن فرض الحراسة القضائية على النقابة جاء كرد فعل طبيعي؛ لانحياز النقابة لمصلحة المريض، ووقوفها ضد مافيا تجارة الأدوية"، بحسب تأكيده. وقال عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة، حول بلاغ النقابة عن مخالفات "سوفالدى": "إن مافيا الدواء دمرت الاقتصاد القومى من خلال تهريب الأدوية إلى سلاسل الصيدليات".

وأضاف أن النقابة تقدمت ببلاغ للنائب العام حول مخالفات وزارة الصحة فى ملف تسجيل وتسعير سوفالدى؛ مستكملا "كل مليون علبة دواء سوفالدى ستكلف الدولة والمرضى مليار ونصف جنيه"؛ مشيرًا إلى أن جهود النقابة تسببت فى تخفيض تسعير العقار.

وقال الدكتور وائل هلال، أمين الصندوق حول بلاغ النقابة عن مخالفات "سوفالدى" وتداعيات فرض الحراسة القضائية على النقابة: "إن نفس الأعضاء الذين رفعوا الدعوى السابقة، والتى حكم فيها القضاء بعدم فرض الحراسة أعادوا إقامة الدعوى مرة أخرى، وبنفس الاتهامات التى برأت المحكمة النقابة منها سابقًا".

وبعد ان رصدت " الاتحاد الثورى " اراء كبار المسئولين عن العقار توجهت الى عينه من مرضى الكبد لتعرف معاناتهم وترصدها الى "الكبار" فبصوت يملؤه الأسى تخرج الكلمات من شفاه « مها سيد » إحدى مرضى فيروس سى بمعهد الكبد لتعبر عن حالتها فهى مريضة يتكلف علاجها ٦٠٠ جنيه شهريا وزوجها هو الأخر لديه حالة زراعة كبد يصل علاجه إلى ما يزيد عن ١٢٠٠ كل ذلك يقع على كاهل ولديها فمرتبهما لم يتجاوز الـ ٢٠٠٠ جنيه معلنة رفضها لسعر عقار« سوفالدى» الذى سمعت عنه فى وسائل الإعلام بأنه سوف يتم طرحه بسعر ٢٢٠٠ جنيه قائلة: إزاى هيقدروا يوفروا لنا العلاج الجديد، لا صعب هنجيب منين دخلنا قد إيه عشان نقدر ندفع ده كله .

وفى سؤالها إذا كان المعهد قد أعطى لهم معلومات بخصوص هذا العقار ،ردت قائلة لا توجد سوى ورقة معلقة على الحائط تفيد بأن العلاج يتم حاليا اعتماد قواعده وخلال شهر سبتمر سوف يتم الإعلان عن أولويات العلاج وأماكن العلاج المعتمدة وموعد التقدم بالأوراق والمرضى لا يفعلون شئ سوى تسجيل اسماؤهم لحجز العلاج.

Complete Cure Device for HCV&HIV »

ومع إخفاق الأمل في العلاج بجهاز القوات المسلحة ، بعدما أعلنت تأجيل الإعلان عنه في مؤتمر صحفي يوم ٢٨ يونيو الماضى ، »أنه لن يتم استقبال مرضى من المواطنين في ٣٠ يونيو كما كان محددًا«، وتأجيل الاختراع لمدة ٦ أشهر »لمزيد من الأبحاث والدراسة«، وصل مرضى فيروس سى إلى حائط سد وجدوا فيه بريق ضوء ،بعد إعلان الدكتور عادل عدوى، وزير الصحة ، أنه سيتم طرح عقار علاج مرض الالتهاب الكبدى الفيروسى »سوفالدى« فى مصر الأسبوع الأول من سبتمبر، مشيراً إلى أنه سيتم إعداد كمية ٢٢٥ ألف جرعة، فى الشهور الستة الأولى .

ولكن «يا فرحة ما تمت » حيث أن تسعيرة عقار «سوفالدى » أثار حفيظة الجميع فقد وصل إلى ١٤ ألف جنيه للعلبة الواحدة ذات ٢٨ قرصًا، وهى عبوة تكفى المريض لمدة شهر واحد مما دفع « المركز المصرى للحق فى الدواء » لتقديم مذكرة إلى رئيس الإدارة المركزية للصيدلة تفيد بأن المريض لا يكتفي بشراء هذا العقار فقط ، وإنما عليه شراء حقن الإنترفيرون طويل المفعول بمعدل حقنة أسبوعياً، بخلاف شراء كبسولات «الريبافرين» حتى يكتمل كورس العلاج الخاص به والذي يستمر ما بين ٣ إلى ٦ شهور ،وهو ما يترتب عليه أن يدفع المريض قرابة ٤٧٠ ألف جنيه خلال تلك الفترة حتى يتعافى.

كما أعلن المركز المصرى للحق فى الدواء فى بيان له ، أن تكلفة العلاج الثلاثي الحديث ضد فيروس سي بالسعر الجبري (الحر) بالصيدليات وحسب ما أعلن سيكون على النحو الآتى للكورس ٦ شهور، السوفالدي:١٤٩٠٠ جنيه ٦ شهور=٧٠٠,٩٠ ألف جنيه + الإنترفيرون طويل المفعول ٢٤ حقنة بـ ٢٥ ألف جنيه + أقراص الريبافرين علبة شهريا ٦٠٠٠ يصبح على المريض دفع = ١٢٥ ألف جنيه شهريا وهذا رقم ضخم جدا بالنسبة لقدرات المواطن المصرى .

يذكر أن الحكومة المصرية متمثلة فى وزارة الصحة واللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية، قامت بعمل إجراءات التفاوض مع الشركة ?جلياد ?منتجة العقار لفتح خط إنتاج جديد لمصر ،واستيراد العقار لعلاج المصريين بسعر مناسب بدلا من السعر الأمريكى حيث تقدر ثمن العلبة في أمريكا ٨٢ ألف دولار في الشهر .

كما أعلنت وزارة الصحة فى مارس الماضى ، نجاح فريق التفاوض لتوفير عقاقير فيروس سى الجديدة، في التوصل إلى اتفاقية لتوفير عقار ?سوفالدى?، في مصر بسعر ٣٠٠ دولار أى ٢٢٠٠ جنية للعلبة شهريا ولمدة ٣ شهور ،يضاف إليه تكلفة حقن الإنترفيرون و كبسولات الريبافرين ،وذلك للمرضى الجدد الذى لم يتم معالجتهم سابقا ،ولمدة ٦ أشهر للمرضى الذى لم يستجيبوا سابقا او التى حدثت معهم انتكاسة .

وأوضح عز العرب أنه تقدم بشكوى بصفته المستشار الطبى لمركز الحق فى الدواء ، إلى الإدارة المركزية للصيدله ، اعترضا على سعر السوفالدى الحر ،لانه يعد مجحف للمريض العادى على حد قوله ،حيث أن كفاءة المراكز لا تتعدى ٤٠ ألف مريض سنويًا ،كما أن عدد ٢٢٥ ألف جرعه التى تم الاتفاق عليها ،هى رقم متدنى بالنسبة لإحتياجات السوق المصرى ،لأنه سيتضمن علاج حوالى ٥٥ ألف مريض فقط ،من إجمالى ١٥ مليون مصاب بفيروس سى فى مصر .

البقية العدد القادم